

(١١)

القصة الكاملة للصراع التاريخي
بين الجيش والإخوان؟.

obeikandi.com

قد لا يعرف الحفيد أن العقدة بين الجيش المصرى والإخوان قديمة وليست وليدة اللحظة.. وكان ضروريا أن يحكى الجد الضابط القديم المتقاعد.. لحفيده طالب الحربية أو مشروع الضابط الجديد.. يحكى الجد فيقول:

الصراع بين جماعة الإخوان المسلمين والعسكر تاريخ طويل، فهو لم يبدأ مع ما قام به الفريق أول عبد الفتاح السيسى ومن وراءه المؤسسة العسكرية، من عزل الرئيس السابق محمد مرسى ومن وراءه جماعة الإخوان المسلمين، فقد سبقته حلقات عديدة فى مسلسل الصراع التاريخى بين جماعة الإخوان المسلمين والمؤسسة العسكرية المصرية، أو من صرنا نعرفهم بـ“العسكر”، وهو صراع خسرت فيه جماعة الإخوان المسلمين جميع جولاته السابقة، ولم تحقق نجاحاً إلا فى جولة واحدة، عندما أطاح محمد مرسى بالمشير محمد حسين طنطاوى وزير الدفاع السابق، ورئيس أركان الفريق سامى عنان، عقب الحادث الإرهابى الذى راح ضحيته ١٧ جندياً بالقوات المسلحة فى سيناء وحتى هذه الجولة وإن انتصر فيها الإخوان المسلمين إلا أنها كانت أحد الأسباب الرئيسية، إن لم تكن السبب الرئيسى الوحيد - فى خسارة الإخوان للجولة التالية وهى الخسارة التى أسقطتهم عن عرش مصر الذى حلموا به سبعين عاماً، ولم يتمتعوا به إلا أقل من عام.

والصراع بين جماعة الإخوان المسلمين والعسكر قديم وعميق، فهناك اختلاف كبير بين الفريقين أدى إلى حالة من الخصام الفكرى والعقائدى، كانت نتيجته فى النهاية هى “العداء”، فالعلاقة بين الطرفين لم تكن فى يوم من الأيام صحية أو على ما يرام، ولم تعرف شهر العسل يوماً أبداً.

وبرغم أن الطرفين كانا فى جانب واحد أكثر من مرة، إلا أنهما كانا فى هذا الجانب وعين كل واحد منهما تترصد بالآخر، ينتظر فرصة سانحة لينقض على الطرف الآخر ويفترسه، ففى إحدى المرات يتعشى طرف بالآخر، وفى مرة أخرى يتغذى طرف بالثانى قبل أن يتعشى به.

البداية

العلاقة الملتهبة والصراع الدامى بين الطرفين يمكن أن نقول أنه بدأ منذ عام ١٩٥٢م أى منذ ثورة ٢٣ يوليو التى قام بها تنظيم الضباط الأحرار، وهى فى الحقيقة إنقلاب قامت به مجموعة من الضباط بالمؤسسة العسكرية، سرعان ما نالت الرضا والتأييد الشعبى لنطلق عليها بعد ذلك ثورة.

المهم وبعيداً عن إشكالية تعريف المصطلح وهل ما حدث فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢م هو ثورة أم إنقلاب؟ فإنه يمكن القول أن العسكر ممثلاً فى مجموعة الضباط الأحرار الذى قاده الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وجماعة الإخوان المسلمين على الطرف الآخر، كلاهما وقف فى نفس الجانب، جانب المعارضة لما تعانیه مصر من احتلال إنجليزى وفساد الملك وحاشيته والظلم الاجتماعى الذى عانى منه أغلب المصريين إن لم يكن كل المصريين بالطبع باستثناء الطبقة الراقية طبقة الباشوات والدائرة المحيطة بالقصر وعالم السياسة.

وقف الضباط الأحرار وجماعة الإخوان المسلمين فى جانب واحد هو الجانب الوطنى جانب الرغبة فى التحرر والطموح إلى التخلص من الاستعمار البريطانى الذى ظل جاثماً على صدر مصر وقلوب المصريين أكثر من سبعين عاماً، لقد سعى جمال عبد الناصر وهو يشكل تنظيم الضباط الأحرار إلى الالتقاء بجميع القوى السياسية الموجودة آنذاك فى الساحة السياسية والشعبية وكان من بين هؤلاء جماعة الإخوان المسلمين لما لها من تواجد قوى ومتشعب بين مختلف الشرائح والمناطق فى المجتمع المصرى، التقى بهم جمال عبد الناصر وهو يشكل تنظيمه ليتعرف على رؤاهم وتصوراتهم لتخليص الشعب المصرى مما هو فيه حتى إن هناك من يقول أن جمال عبد الناصر كان فى الحقيقة إخوانياً وأنه أقسم على المصحف أمام المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين والبحث عن صحة ذلك من عدمه لا يهمنى فى هذا المجال وكان من ضمن تنظيم الضباط الأحرار عدد من الضباط الذين ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين وكانوا أعضاء فيها.

وعندما نجحت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م على الفور تبدلت المواقف وصار الحليفان عدوين فبعد أن نجحت الثورة حاولت جماعة الإخوان المسلمين أن تفرض وصايتها على مجلس قيادة الثورة وأن تقود هى الثورة وتوجهها الوجهة التى تريد وسرعان ما جاء الصدام الذى حاول الضباط الأحرار وفى مقدمتهم جمال عبد الناصر تفاديه بكل الطرق والوسائل فعند التفكير فى تشكيل حكومة جديدة عرض جمال عبد الناصر على جماعة الإخوان أن تشارك فى الحكومة الجديدة لكن الجماعة كعادتها طالبت بأن تختار هى عدد المقاعد الوزارية والوزارات التى ستكون من نصيبها ولم تقبل بما عرضه عليها جمال عبد الناصر بل إنها فصلت من وافق من أعضائها على دخول الحكومة الجديدة ليأخذ الصراع منحى آخر أكثر صدامية وأكثر خطورة بدأت فيه جماعة الإخوان المسلمين التآمر على ثورة ٢٣ يوليو

ولم يجد الطرف الآخر الذى هو الضباط الأحرار إلا خيار القوة والصرامة فى مواجهة هذا التآمر فصدر قرار بحل الجماعة وتصاعدت الأحداث سريعا لتقع حادثة المنشية الشهيرة فى عام ١٩٥٤م وفيها حاولت جماعة الإخوان المسلمين بمعرفة أحد أعضائها اغتيال جمال عبد الناصر فى الإسكندرية لتبدأ حكومة الثورة بعد ذلك إجراءات انتقامية عنيفة ضد الجماعة وأعضائها.

وهى إجراءات تمكن بها جمال عبد الناصر من توجيه ضربة قاصمة إلى جماعة الإخوان المسلمين وشتت أعضائها وسجن منهم الكثير وهرب منهم الكثير داخل وخارج مصر.

الجولة الثانية

وفى عام ١٩٦٥م جاءت الجولة الثانية الأكثر عنفا ودموية نظرا لأن الذى كان يقودها من جانب الإخوان المسلمين هو سيد قطب صاحب الفكر التكفيرى فى الإسلام السياسى وداخل جماعة الإخوان المسلمين وهو الذى انحرف كثيرا بالدعوة والجماعة إلى العنف والدموية والتكفير.

ففى هذا العام استطاعت الجماعة لم شملها وتجميع صفوفها إلى حد كبير على يد سيد قطب الذى كان قد خرج للتو من السجن بقرار من جمال عبد الناصر شخصيا استطاع هذا الرجل أن يجمع عددا كبيرا من الأعضاء السابقين فى جماعة الإخوان المسلمين خاصة أصحاب التوجهات المتشددة منهم وقام بالتخطيط لما يعرف بتنظيم ١٩٦٥م الذى وضع خطة محكمة ودبر لقلب نظام الحكم واغتيال رموز النظام الحاكم وعلى رأسهم جمال عبد الناصر كما وضع خططا لإغراق الدلتا واحتلال أماكن حيوية ومنشآت عسكرية وشرطة وغيرها لكن الخطة انكشفت وتم القبض على جميع المتورطين فيها وفى مقدمتهم سيد قطب نفسه وتم محاكمتهم لتصدر ضدهم أحكام شديدة وقاسية كان نصيب سيد قطب منها الحكم بالإعدام وهو ما تم تنفيذه لاحقا ليوجه عبد الناصر ضربة قاضية إلى جماعة الإخوان المسلمين ولتلتقى الجماعة هزيمة منكرة أطلقت عليها المحنة الكبرى وهى تسمية صارت مع الأيام من أدبيات الجماعة.

وبعد هاتين الجولتين كان من الطبيعى ألا تعرف العلاقة بين الطرفين إلا كل توتر وعداء وصراع اتخذ مختلف الأشكال وكان علنيا وسريا فى الوقت ذاته واستمر سنوات وعقودا طويلة لكنه لم يكن خلالها صراع دموى بل اتسم بالدهاء من الجانبين.

فمن جانبه لم يدخر النظام الحاكم الذى كان على قمته رئيس ينتمى للمؤسسة العسكرية سواء أنور السادات أم حسنى مبارك فى العهدين وسعا فى ملاحقة وتشتيت جماعة الإخوان المسلمين واعتقال وسجن أعضائها والتضييق عليهم فى أعمالهم سواء فى الحكومة والقطاع العام أم فى القطاع الخاص فلم يكن مسموحاً لأى شخص تثور حوله الشكوك وأنه ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين أو حتى متعاطف معها بأن يتبوأ المناصب المرموقة فى الدولة أو أن تتاح له الفرصة للنجاح إذا كان لديه أعمال واستثمارات خاصة وتعددت القضايا التى كان النظام الحاكم يفجرها لمحاكمة أعضاء الجماعة خاصة خلال عهد الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك الذى لم تتوان أجهزته الأمنية فى توجيه الضربات الأمنية المتتالية وفيها يتم اعتقال وسجن عدد من قيادات وأعضاء الجماعة ومصادرة أموالهم وتجفيف منابع تمويل الجماعة سواء من الداخل أم الخارج.

هذا كان المعتاد طوال عهد حسنى مبارك إلا أن الأمر اختلف قليلا فى نهاية عهده حيث تم السماح للجماعة بالمنافسة فى الإنتخابات البرلمانية لمجلسى الشعب والشورى وبالفعل تمكنت الجماعة من حصد ٨٨ مقعدا فى الانتخابات البرلمانية قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٠ م ولكن مع ذلك لم تتوقف الضربات الأمنية والاعتقالات.

مرت هذه السنوات الطويلة منذ ١٩٦٥م حتى ٢٠١٠م دون أن نشهد صراعا دمويا بين الإخوان المسلمين والعسكر والنظام بأكمله لكن هذا لا يعنى أن المياه صافية بين الطرفين ففى القلوب ما فيها من حقد وبغضاء وفى النفوس ما فيها من تريبص.

ومع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٠م بدا أن العسكر والإخوان المسلمين يقفان فى جانب واحد مع الثورة وهذا ليس معناه توافق الرؤى والعقيدة بينهما فلقد انحاز كل طرف منهما للثورة لأهداف خاصة به وبعد حسابات خاصة أجراها جعلته فى النهاية يقرر الإنضمام إلى الثورة والانخراط فى صفوف الشعب الثائر ضد نظام حسنى مبارك فالعسكر انحازوا للشعب الثائر فقد وجدوا أنهم بذلك يقومون بواجبهم الوطنى وهو حماية هذا الوطن وذلك الشعب من أى أخطار تهدده سواء من الخارج أم من الداخل علاوة على ذلك فقد كان من بين أسباب هذا الانحياز أن العسكر أو المؤسسة العسكرية كان لها موقف جاد وثابت فى قضية التوريث توريث السلطة لجمال مبارك فالمؤسسة العسكرية وأفرادها وإن كانوا صامتين على فساد حسنى مبارك فإن ذلك يعود إلى أنه أحد أبناء المؤسسة العسكرية وهو القائد الأعلى للقوات

المسلحة وطاعته واجبة ولكن الأمر مختلف تماما مع جمال مبارك الذى كانت كل الأدلة والمؤشرات تدل على أنه الرئيس القادم لمصر وهو أمر ترفضه المؤسسة العسكرية تماما ولا يمكنها أن تصمت إزاءه ووقتها سيكون لها موقف وقد كان حيث إن جمال مبارك ليس من أبناء المؤسسة العسكرية ولن يقبل أى قائد فى المؤسسة به رئيسا أو قائدا أعلى للقوات المسلحة وأذكر أنه فى أحد حواراتى الصحفية مع خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية راهنته على أن جمال مبارك قادم لرئاسة مصر بينما هو أكد لى أن جمال مبارك لن يكون رئيسا وبرر رأيه وقتها ليس بأن جمال مبارك مرفوض شعبياً من المواطنين أو سياسياً من المعارضة لكن لأنه مرفوض من المؤسسة العسكرية التى لن تقبله رئيساً للجمهورية ووقتها قال لى المصدر: الجيش لن يقبل أن يأتى ولد بشورت وفانلة ويضربوا له تعظيم سلام وبعد ثورة ٢٥ يناير وإنحياز الجيش للشعب الثائر اتصلت بهذا المصدر وقلت له لقد رحبت الرهان.

سر الانحياز

أما لماذا انحاز الإخوان المسلمين لثورة يناير، فلأنهم اعتبروا أن الفرصة التاريخية لحكم مصر قد جاءتهم على طبق من ذهب ولاعتقادهم أنهم الطرف الوحيد الأكثر تنظيماً والأكثر شعبية بعد سقوط حسنى مبارك ونظامه الحاكم وحزبه الوطنى الديمقراطى لهذا سارعوا إلى الإنخراط فى الثورة بعدما أدركوا أن ساعات نظام مبارك صارت قليلة وأن النهاية اقتربت ولهذا ظهروا فى المشهد واستطاعوا بفضل قدرتهم الكبيرة على التنظيم أن يوجهوا الثورة إلى الوجهة التى تحقق مصالحهم وحدهم ونظراً لضعف خبرة الثوار ولثالثيتهم ولقلة خبرة قوى المعارضة التقليدية وضعف شعبيتهم فقد جاءت الرياح بما تشتهي سفينة الإخوان ورست سفينة الأحداث على ميناء جماعة الإخوان المسلمين.

وبعد نجاح ثورة ٢٥ يناير وتنحى محمد حسنى مبارك فى ١١ فبراير ٢٠١٠م كان طبيعياً أن ينتهى التحالف الوقتى بين العسكر والإخوان فقد سقط العدو المشترك وطفقت على السطح من جديد الأجنذات الخاصة وانفجر الصراع من جديد بين العسكر والإخوان المسلمين فكلاهما يسعى لحكم مصر.

بدأت المعركة سريعاً فى نفس يوم تنحى حسنى مبارك فقد تنحى مبارك لكنه وبكل دهاء وحنكة وخبرة وضع الأمر فى يد المؤسسة العسكرية عندما كلف المجلس العسكرى

بتولى شئون البلاد ليقبل المجلس العسكرى الذى يرأسه المشير محمد حسين طنطاوى القيام بالمهمة، مهمة حكم مصر برغم أنه أى المشير ومعه المجلس العسكرى كله ومن وراءهما المؤسسة العسكرية كلها لم يكن لديهم رغبة أو طمع فى الحكم فقط هم أرادوا إنقاذ مصر من الانهيار والسقوط لكنهم وجدوا أنفسهم وقد أمسكوا كرة النار الملتهبة "حكم مصر".

على الفور عندما وجد الإخوان المسلمين أن "الكعكة" كلها صارت للعسكر سارعوا بكل دهاء إلى بدء معركة جديدة مع العسكر لكنهم هذه المرة واستفادة من المعارك السابقة لم يختاروا المواجهة المسلحة والصدام العنيف بل اختاروا أن يخوضوا المعركة بالمخ وليس بالعضلات فأعلنوا حرباً سياسية وفى الشارع ضد المجلس العسكرى الحاكم وكانوا أول من أطلق شعار "يسقط حكم العسكر".

وقد رصد أحد التقارير الأمنية اجتماعياً فى مكتب الإرشاد كان يقوده خيرت الشاطر النائب الأول للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين والرجل القوى فى الجماعة وفيه قرر أن يدفع بهتاف يسقط حكم العسكر للوقية بين الثوار والمجلس العسكرى الذى كان يحكم البلاد آنذاك ومن بين ما قاله خيرت الشاطر إنه ليس عليهم إلا أن يصكوا الهتاف ويلقوا به بين صفوف الثوار الذين خرجوا غاضبين بعد أحداث محمد محمود الأولى التى وقعت فى ١٩ نوفمبر ٢٠١٢م وبعدها سيلتقطه إعلاميون وكتاب وثور ويلتفون حوله ويرددونه متحمسين له وبه فلا تكون للجماعة أدنى علاقة به وبالفعل حدث ما خطط له خيرت الشاطر وتعكرت العلاقة بين الثوار والمجلس العسكرى ووصلت فى أكثر من مرة إلى الصدام الدموى وتحولت معركة الثورة إلى هدف واحد هو المجلس العسكرى ولم يعد هناك سوى مطلب واحد هو "يسقط حكم العسكر".

وعلى ذلك فقد نجحت مخططات جماعة الإخوان المسلمين فى تعكير صفو العلاقة بين ممثلين فى المجلس العسكرى الذى كان يحكمه ويقوده المشير محمد حسين طنطاوى وبعد أن كانت الهتافات "الجيش والشعب ايد واحدة" تحولت إلى "يسقط حكم العسكر" وبعد أن كانت الإشادات من جانب الثوار تنهمر على الجيش والمؤسسة العسكرية والمجلس العسكرى بالدور الوطنى الذى قام به فى إنجاح ثورة ٢٥ يناير واحتضان المؤسسة العسكرية للثورة وانحيازها للشعب والثوار فى مطالبهم العادلة بعد كل ذلك توالى انتقادات الشباب

والثوار للجيش والمجلس العسكرى وأشخاص أعضائه وصار المشير طنطاوى هدفا لانتقادات الثوار وشتائمهم ورسومهم الساخرة على الجدران والحوائط وتطور الأمر إلى المطالبة بمحاكمة المشير طنطاوى والمجلس العسكرى بالخيانة واتهامهم بالتواطؤ مع نظام مبارك وفلوله والتآمر على ثورة ٢٥ يناير وإن انحياز الجيش للشعب فى الثورة لم يكن إلا موقفاً تكتيكياً اضطرت إليه المؤسسة العسكرية وهى أحد مؤسسات نظام مبارك الفاسد إلى الانحناء أمام العاصفة مؤقتاً استعداداً لوقت تنقض فيه هذه المؤسسة على الثورة والثوار.

وطوال الفترة التى قضاها المجلس العسكرى فى الحكم يمكن القول بأن كفة جماعة الإخوان المسلمين كانت هى الأرجح، وإن الإخوان قد ربحوا المعركة مع العسكر هذه المرة فقد التقت العسكر "الطعم" وقبلهم الثوار ودخل الفريقان فى صراع دموى وصدامات عنيفة أرهقتهم وخرج كلاهما خاسرين فى هذا الصراع بينما كانت جماعة الإخوان المسلمين هى الراجح الوحيد فى هذا الصراع.

دهاء الإخوان

وقد بلغ دهاء الإخوان المسلمين مداه فى هذه المرحلة فقد حرصوا على إيهام طرفى الصراع (المجلس العسكرى والثوار) أنهم إلى جانبهم فمن جانبهم يؤيدون مطالب الثوار ويصفونها بالعدالة ويحضر أعضاء الجماعة وشبابها جميع اجتماعات القوى الثورية للإتفاق على فعاليات النضال ضد المجلس العسكرى ثم نزلوا بشكل رمزى فى مختلف المظاهرات والاحتجاجات التى نظمها الثوار والتى غالباً ما كانت تنتهى إلى مصادمات عنيفة دموية يسقط فيها الضحايا من الطرفين وأكثرهم بالطبع من الثوار بينما لا يمس أى إخوانى بسوء فى هذه المواجهات التى كانوا هم فى الحقيقة من ينزعون فتيلها ويشعلون نيرانها.

وعلى الجانب الآخر وفى سرية تامة وبعض العلنية كانت الجماعة وقياداتها يؤيدون مواقف وقرارات المجلس العسكرى فى مواجهة الثوار والشباب ويؤكدون للمجلس العسكرى ضرورة استخدام الشدة فى التصدى للثوار وخطرهم وحمقاتهم ضد الثورة ولعب هؤلاء القيادات دوراً كبيراً فى تأجيج النار فى صدور أعضاء المجلس العسكرى الذين ينقصهم الخبرة السياسية ضد الشباب ولهذا لم يكن غريباً أن يكون خيار القوة هو الأسرع فى مواقف وقرارات المجلس العسكرى.

لعبها الإخوان المسلمون بدهاء وكسبوا المعركة مع العسكر كما حرصوا على تصدير الأزمات ووضع العراقيل فى طريق المجلس العسكرى الحاكم عديم الخبرة فى السياسة والحكم وكانت الأصابع الإخوانية واضحة جدا فى الوقوف وراء الإضرابات والاحتجاجات الفئوية والاجتماعية التى اشتعلت فى طول البلاد وعرضها وبصفة يومية وهى الأزمات التى عجز المجلس العسكرى فى التصدى لها وحلها وفشلت التنازلات التى قدمها المجلس والترضيات والاستجابات للمطالب حتى غير المقبولة والعادلة منها ليتحول الحكم إلى ما يشبه كرة ضخمة من النيران الملتهبة البركانية فى حجر المجلس العسكرى ولهذا فإنه كان مضطرا إلى تقصير الفترة الانتقالية حتى يتخلص من كرة اللهب هذه وتسليمها إلى الحاكم الجديد .

لعبها الإخوان بكل دهاء وخدعوا العسكر والثوار والشعب لكى تودى كل الطرق إلى "الجماعة" ولتتوجه كل الأنظار وتتعلق بالمقطم حيث مكتب إرشاد الإخوان المسلمين وهو ما تحقق فى النهاية واستوت الطبخة وحان وقت أكلها من جانب الجماعة وهو ما حدث فقد سلم المجلس العسكرى الحكم طائعا إلى جماعة الإخوان المسلمين ومندوبيها فى القصر الجمهورى "محمد مرسى" الذى أحاط بفوزه فى الانتخابات الرئاسية الكثير من علامات الاستفهام والشكوك.

ربح الإخوان معركة للمرة الأولى فى حربهم مع العسكر وجاء مشهد تسليم السلطة من المشير حسين طنطاوى والفريق سامى عنان إلى محمد مرسى أشبه ما يكون بمراسم الاستسلام بعد معركة طاحنة وسيكون هذا المشهد فاصلا فى تحديد شكل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والرئيس المنتخب بعد ثورة يناير فقد وجد العسكر أنفسهم مضطرين إلى تجرع الكأس المريرة بالخضوع والرضوخ أمام الاستحقاقات الانتخابية فتجرعوا كأس الهزيمة من جماعة الإخوان المسلمين لكنهم فى نفس الوقت كانوا قد اتخذوا قرارهم بالانتقام ورد الصاع صاعين للجماعة ومندوبها فى قصر الرئاسة وهنا توجهت الأنظار إلى وزير الدفاع الجديد اللواء عبد الفتاح السيسى مدير المخابرات الحربية وأصغر أعضاء المجلس العسكرى سناً والذى اختاره الرئيس محمد مرسى وزيرا للدفاع خلفاً للمشير محمد حسين طنطاوى واختاره محمد مرسى برغم أن ترتيبه بين قيادات الجيش وقتها أى فى ١٢ أغسطس ٢٠١٢م كان ١٥٤ وجرى منحه ترقيتين ليكون الفريق أول ويتم ترقية رئيس أركان اللواء صدقى صبحى إلى رتبة الفريق.

ومع هذا الاختيار وتولى الفريق أول عبد الفتاح السيسي منصب وزير الدفاع وقيادته للمؤسسة العسكرية المصرية العريقة تبدأ صفحة أو جولة جديدة من الصراع بين جماعة الإخوان المسلمين من جانب والمؤسسة العسكرية من جانب آخر حسمها السيسي سريعاً في أقل من عام وكما يقول المثل البلدى بـ“ضربة معلم” وجه إليه ضربة قاتلة أسقطتهم من فوق عرش مصر وقضت على أوامهم وضلاتهم بالبقاء في حكم مصر ٥٠٠ سنة.

□□□